

الدرر الفقهية

في شرح

اللمعة الدمشقية

كتاب

كتاب الخلق الى احياء الموات

الجزء الثاني عشر

اية الله الشيخ ماجد الكاظمي

سیرشناسه	: کاظمی، ماجد
عنوان قراردادی	: اللمعة الدمشقية، شرح
عنوان و نام پدیدآور	: الدرر الفقهية في شرح اللمعة الدمشقية/ ماجد الكاظمي.
مشخصات نشر	: قم : دار الهدى، ۱۳۹۶ -
مشخصات ظاهري	: ۱۵ ج.
شابک	: ۹۷۸-۹۶۴-۴۹۷-۴۳۸-۰ : دوره : ۹۷۸-۹۶۴-۴۹۷-۴۳۸-۰ : ج. ۱۲ : ۹۷۸-۹۶۴-۴۹۷-۴۳۸-۰
وضعیت فهرست نویسی	: قیفا
زبان	: عربی،
یادداشت	: ج. ۲ - ۱۵ (جواب اول : ۱۳۹۶) (قیفا).
یادداشت	: کتاب حاضر شرحی بر کتاب «اللمعة الدمشقية» تألیف شهید اول است.
یادداشت	: کتابخانه.
مدرجات	: ج. ۱ : کتاب الاجتهاد والتقليد والطهارة، ج. ۲ : کتاب الطهارة والصلاة، ج. ۳ : کتاب الصلاة القسم الثاني، ج. ۴ : کتاب الزكاة والخمس والصوم والاعیاد، ج. ۵ : کتاب الحج القسم الاول، ج. ۶ : کتاب الحج والجهاد، ج. ۷ : کتاب الامر بالمعروف والنهي عن المنکر والقضاء والوقف والعطفية والمتاجر، ج. ۸ : کتاب المکاسب المحرمة والبيع، ج. ۹ : تتمه کتاب البيع الى الوكالة، ج. ۱۰ : کتاب الشفاعة الى النکاح، جلد ۱ کتاب النکاح والطلاق، جلد ۲ کتاب الخلع الى احياء الموات، جلد ۱۳ کتاب الصيد والذباحة الى الميراث، جلد ۱۴ کتاب الحدود والقصاص، جلد ۱۵ کتاب الديات
موضوع	: شهید اول، محمد بن مکی، ۷۳۴-۷۸۶ ق. اللمعة الدمشقية -- نقد و تفسیر
موضوع	: فقه معفری -- قرن ۸ ق.
موضوع	: Islamic law, 14th century -- 14th century*
شناسه افزوده	: شهید اول، محمد بن مکی، ۷۳۴-۷۸۶ ق. اللمعة الدمشقية، شرح
رده بندی کنگره	: BP۱۸۲/۱۸۲۶۳/۱۸۰۲۱۸ جلد ۱
رده بندی دیویی	: ۳۴۲/۲۹۷
شماره کتابشناسی ملی	: ۵۰۴۰۷۵۲



انتشارات دارالهدی

الدرر الفقهية في شرح اللمعة الدمشقية (الجزء ۱۲)

الشارح: آية الله الشيخ ماجد الكاظمي (الدباج)

هذه الطبعة مزينة و منقحة

المطبعة: شريعت / النسخه: ۱۰۰۰

ردمک الجزء ۱۲ : ۱ - ۴۴۴ - ۴۹۷ - ۹۶۴ - ۹۷۸

ردمک دوره : ۰ - ۴۳۸ - ۴۹۷ - ۹۶۴ - ۹۷۸

سنة الطبعة الاولى : ۱۳۹۶ (۱۴۳۹ ه.ق)

سعر الدورة: ۴۵۰۰۰۰ تومان

مركز التوزيع: قم، شارع چهارمردان، فرع ۶، رقم ۱۵۶

الفهرس

٣	كتاب الخلع و المبرأة
٣	الخلع
٤	صيغة الخلع
١١	حكم ما لو أتى بالطلاق مع العوض
١٢	و كل ما يصح أن يكون مهراً صح أن يكون فدية
١٣	و يصح بذل الفدية منها و من وكيلها
١٤	حكم ما لو تلف العوض قبل القبض
١٦	و المكاتبية المشروطة كالقن
١٧	و لا يصح الخلع إلا مع كراهتهما له
١٨	و لو أكرهما على الفدية فعل حراماً
٢٢	و إذا تم الخلع فلا رجعة للزوج
٢٣	و لو تنازعا في القدر حلفت
٢٦	المبرأة
٢٦	و هي كالخلع إلا أنها
٣١	صيغة المبرأة
٣٣	كتاب الظهار
٣٧	صيغة الظهار
٣٩	و هل يختص الظهار بلفظ الظهر؟
٤١	و لا يقع إلا منجزاً
٤٥	و الأقرب صحة توقيته بمدة
٤٦	شروط الظهار
٥٠	و هل يصح من الكافر؟
٥٢	اشتراط الدخول في تحقق الظهار
٥٤	و تجب الكفارة بالعود

- ٥٦ و لو وطئ قبل التكفير عامدا فكفارتان
- ٥٨ و لو كرر الوطي تكررت الواحدة
- ٥٩ و هل لو طلقها و انقضت العدة حلت له من غير تكفير؟
- ٦١ و جوب تقدمت الكفارة على المسيس
- ٦١ و لو ماطل رافعته الى الحاكم
- ٦٣ (كتاب الإيلاء)
- ٦٣ حقيقة الإيلاء شرعا؟
- ٦٤ و هو الحلف على ترك وطئ الزوجة الدائمة أبدا
- ٦٧ و لا ينفذ الا باسم الله تعالى متلفظا به
- ٦٧ و هل يشترط فيه اللفظ الصريح؟
- ٧٠ و لا يقع لو جعله عينا حلف بالطلاق و العتاق
- ٧٠ شرائط المؤلي
- ٧١ و هل يجوز الإيلاء من العبد؟
- ٧٢ و إذا تم الإيلاء فللزوجة المرافعة مع امتناعه عن الوطي
- ٧٥ و لا يجبره الحاكم على أحدهما عينا
- ٧٧ و لو آلى مدة حتى انقضت المدة سقط حكم الإيلاء
- ٧٩ هل يصح الإيلاء من الخصي و المحبوب؟
- ٧٩ و هل تجب الكفارة في الإيلاء ام لا؟
- ٨٥ مدة الإيلاء
- ٨٨ حكم كفارة الظهار
- ٩٠ حكم ما إذا وطئ المؤلي ساهيا أو مجنوناً أو لشبهة
- ٩١ و لو ترفع الذميان إلينا تغير الامام
- ٩٢ حكم ما لو آلى ثم ارتد
- ٩٣ (كتاب اللعان)
- ٩٣ رمي الزوجة المحصنة
- ٩٥ شرائط اللعان
- ٩٨ و المراد بالمحصنة العفيفة
- ٩٩ و لا يجوز قذف الزوجة الا مع المعاينة للزنا
- ١٠٢ إنكار من ولد على فراشه

- ١٠٦..... و لو قذفها و نفى الولد و أقام بينة سقط الحد
- ١٠٨..... و لا بد من كون الملائع كاملا
- ١١٣..... صح لعان الأخرس بالإشارة المعقولة
- ١١٤..... و جوب نفى الولد اذا علم انه ليس منه
- ١١٥..... حرمة نفى الولد اذا امكن منه
- ١١٧..... و يعتبر في الملاعة الخصال و السلامة من الصمم و الخرس
- ١١٨..... و يثبت بين الحر و المملوكة لنفي الولد
- ١١٩..... و هل يلحق ولد المملوكة بمالكها
- ١٢٣..... القول في كيفية اللعان و أحكامه
- ١٢٣..... و جوب كونه عند الحاكم
- ١٢٤..... كيفية اللعان
- ١٢٦..... شرائط اللعان
- ١٢٨..... و يجب البدأة بالشهادة، ثم باللعن
- ١٢٨..... و يستحب أن يجلس الحاكم مستدبر القبلة
- ١٣١..... و إذا لاعن الرجل سقط عنه الحد
- ١٣٢..... و يتعلق بلعانها أحكام أربعة
- ١٣٣..... و لو أكذب نفسه في أثناء اللعان كان عليه حد القذف
- ١٣٧..... حكم ما لو أكذبت نفسها بعد لعانها
- ١٣٨..... و لو قذفها الزوج برجل و جب عليه حدان
- ١٣٩..... و لو قذفها فماتت قبل اللعان سقط
- ١٤٣..... (كتاب العتق)
- ١٤٣..... صيغة العتق
- ١٤٧..... شرائط المعتق
- ١٤٩..... و الاقرب صحة مباشرة الكافر للعتق
- ١٥٤..... و لا يقف العتق على اجازة المالك
- ١٥٤..... و لا يجوز تعليقه على شرط

- ١٥٨..... و لو شرط عوده في الرق ان خالف شرطاً فلا تقرب بطلان العتق.
- ١٥٩..... استحباب عتق المملوك إذا أتى بالثمن بعد سبع سنين.
- ١٦٠..... كراهة عتق العاجز عن الاكتساب.
- ١٦٢..... و من خواص العتق السراية.
- ١٦٨..... و لو عجز العبد فالمهاية في كسبه.
- ١٦٩..... و لا يختلف في القيمة حلف الشريك.
- ١٧٠..... موارد حصول العتق.
- ١٧٤..... (مسائل)
- ١٧٨..... حكم من اشترى أمة نسيئة و أعتقها و تزوجها.
- ١٨٠..... و عتق الحامل لا يتناول الحمل.
- ١٨١..... (كتاب التدبير و الكتابة و الاستير)
- ١٨٢..... الأول في التدبير.
- ١٨٢..... ماهية التدبير.
- ١٨٥..... صيغة التدبير.
- ١٨٧..... و شرطها التنجيز.
- ١٨٧..... شرائط المذبر.
- ١٨٩..... و لا يشترط الإسلام.
- ١٩١..... و لو حملت من سيدها صارت أم ولد.
- ١٩١..... حكم ما لو رجع في تدبيرها.
- ١٩٥..... و يتحرر المذبر من الثلث.
- ١٩٨..... و يصح الرجوع في التدبير قولاً و فعلاً.
- ٢٠٢..... و يبطل التدبير بالإباق.
- ٢٠٤..... و كسب المذبر في الحياة للمولى.
- ٢٠٥..... (النظر الثاني في الكتابة)
- ٢٠٦..... استحباب الكتابة مع بعض الشروط.
- ٢٠٨..... و هي معاملة مستقلة و ليست بيعاً للعبد من نفسه.
- ٢٠٩..... و يشترط في المتعاقدين الكمال.

- ٢١٠ و لا بد من العقد المشتمل على الإيجاب
- ٢١١ و حد العجز المسوغ أن يؤخر نجما عن محله
- ٢١٣ و الأقرب لزوم الكتابة من الطرفين
- ٢١٤ و لا يشترط الإسم في السيد و لا في العبد
- ٢١٦ هل يجب على المولى إيتاء الزكاة للمكاتب؟
- ٢٢٠ و لو مات المشروط قبل إكمال الأداء بطلت
- ٢٢٤ و تصح الرضعة للمكاتب المطلق بحساب ما تحرر منه
- ٢٢٥ و كل ما يشترط في عقد الكتابة مما لا يخالف المشروع لازم
- ٢٢٦ ليس للمكاتب بنوعيه التصرف في ماله
- ٢٢٧ و لا يتصرف المولى في ماله إلا بما يتعلق بالضيافة
- ٢٢٨ و يحرم عليه وطي المكاتب
- ٢٣٠ حكم ما لو اختلفا في قدر مال الكتابة
- ٢٣١ (الثالث في الاستيلاء)
- ٢٣٦ و لا يجوز بيعها ما دام ولدها حيا
- ٢٣٦ و إذا جنت أم الولد خطأ تعلقت الجناية برقبتهما
- ٢٣٧ (كتاب الإقرار)
- ٢٣٩ قاعدة من ملك شيئا ملك الإقرار به
- ٢٣٩ (الأول الصيغة و توابعها)
- ٢٤٠ و لو علقه بالمشينة بطل
- ٢٤١ و يصح بالعريضة و غيرها
- ٢٤٢ و لا بد من كون المقر كاملا خاليا من الحجر
- ٢٤٦ و إطلاق الكيل أو الوزن يحمل على المتعارف في البلد
- ٢٤٦ و لو أقر بلفظ مبهم صح
- ٢٤٨ و لو قال له علي أكثر من مال فلان لزمه بقدره
- ٢٤٨ حكم ما لو قال «له علي كذا درهم» بالحركات الثلاث
- ٢٥٤ (الفصل الثاني في تعقيب الإقرار بما ينافيه)
- ٢٥٤ حكم الاستثناء المستوعب

- ٢٥٦..... حكم ما لو قال ليس له عليّ مائة إلا تسعون
- ٢٥٧..... حكم ما لو تعدد الاستثناء و كان بعاطف
- ٢٥٩..... حكم الاستثناء من غير الجنس
- ٢٥٩..... حكم الاستثناء المستغرق
- ٢٦٠..... حكم ما لو قال له علي عشرة من ثمن مبيع لم أقبضه
- ٢٦٢..... و لو قال له علي قفيز حنطة بل قفيز شعير لزمه
- ٢٦٢..... و لو قال: هذه الدار لزيد بل لعمره
- ٢٦٤..... من احكام التبرار
- ٢٦٦..... (الفصل الثالث في الإقرار بالنسب)
- ٢٦٦..... شرائط المقر
- ٢٦٧..... و يشترط في نفوذ الإقرار ما لقا عدم المازع
- ٢٦٨..... و لو تصادق اثنان فصاعدا على نسب غير التولد صح
- ٢٦٨..... و لا عبرة بإنكار الصغير بعد بلوغه
- ٢٧٠..... و لو أقر العم بأخ للميت دفع اليه المال
- ٢٧١..... لو أقرت الزوجة بولد فصدقها الإخوة أخذ الولد المال
- ٢٧٢..... و لو أقر الولد بأخ دفع اليه النصف
- ٢٧٢..... و لو أقر بزوج للميتة أعطاه النصف
- ٢٧٥..... (كتاب الغصب)
- ٢٧٥..... حقيقة الغصب
- ٢٧٧..... و سحب مقود الدابة غصب للدابة
- ٢٧٧..... و غصب الحامل غصب للحمل
- ٢٧٧..... حكم الأيادي المتعاقبة على المغصوب
- ٢٨٣..... و يجب رد المغصوب ما دامت العين باقية
- ٢٨٣..... كيفية الضمان
- ٢٨٦..... هل يلزم الغاصب بأعلى القيم ام لا؟
- ٢٨٩..... حكم ما لو غصب مثل الخفين
- ٢٨٩..... حكم ما لو زادت قيمة المغصوب بفعل الغاصب

٢٩٣.....	حكم ما لو غصب شاة فأطعمها المالك جاهلا
٢٩٤.....	حكم ما لو مزج المغصوب بغيره
٢٩٥.....	حكم ما لو زرع الحب أو أحضن البيض
٢٩٦.....	حكم اختلافهم في القيمة
٢٩٨.....	ولو اختلفا في الردّ حلف المالك
٢٩٩.....	(كتاب اللقطة)
٣٠٠.....	الفصل
٣٠٠.....	(الأول: في اللقط)
٣٠٢.....	حكم اللقيط المملوك
٣٠٣.....	شروط الملتقط
٣٠٧.....	و الواجب حضائنه بالمعروف
٣١٠.....	ولا ولاء عليه للملتقط
٣١١.....	و إذا خاف عليه التلف وجب أخذه كفاية
٣١٢.....	و يحكم بإسلامه إن التقط في دار الإسلام مطلقا
٣١٤.....	و ان اختلفا في الإنفاق
٣١٤.....	و لو تشاح ملتقطان أقرع
٣١٥.....	و لو تداعى بنوته اثنان و لا بينة فالقرعة
٣١٦.....	الفصل
٣١٦.....	(الثاني في لقطة الحيوان)
٣١٦.....	و أخذه في صورة الجواز مكروه
٣١٧.....	و هل يستحبّ الأشهاد عليه؟
٣١٧.....	و البعير و شبهه إذا وجد في كلاء و ماء صحيحا ترك
٣١٩.....	حكم الشاة في الفلاة
٣٢٢.....	حكم ما لو وجدت الشاة في العمران
٣٢٣.....	و هل لا يشترط في الأخذ إلّا الأخذ؟
٣٢٣.....	و لا يضمن إلّا بالتفريط
٣٢٥.....	الفصل
٣٢٥.....	(الثالث في لقطة المال)
٣٢٥.....	حكم لقطة الحرم

- و جوب تعريف اللقطة حولاً..... ٣٤٢
- اللقطة امانة ما لم يحصل الموجب للضمان..... ٣٤٤
- حكم التقاط العبد على مبنى المصنف..... ٣٤٥
- و لا تدفع إلّا بالبيّنة لا بالأوصاف الموجبة للظن..... ٣٤٦
- حكم الموجود في مفازة او خربة أو مدفونا في الأرض..... ٣٤٨
- حكم ما يوجد في جوف السمكة..... ٣٥١
- حكم الموجود في صندوقه مع مشاركة الغير له و عدمه..... ٣٥٢
- حكم بجهول المالك..... ٣٥٤
- (كتاب احياء الموات)..... ٣٥٩
- ما المراد من الموات من الأرض..... ٣٥٩
- ما لا يجوز إحياءه للملك..... ٣٦٣
- و لو جرى عليه ملك مسلم فهو له و لو ارثه بعده..... ٣٦٥
- حریم بعض الاملاك..... ٣٧٥
- و حریم بئر الناضح ستون ذراعاً..... ٣٧٧
- حریم القناة..... ٣٧٩
- و حریم الحائط مطروح آتته..... ٣٨٠
- و المرجع في الاحياء إلى العرف..... ٣٨١
- القول في المشتركات..... ٣٨٢
- فمنها المسجد..... ٣٨٣
- و منها المدرسة و الرباط..... ٣٨٦
- و منها الطرق..... ٣٨٧
- و منها المياه المباحة..... ٣٨٧
- و منها المعادن..... ٣٩٠
- و من احكام المشتركة..... ٣٩٣
- الفهرس..... ٤٠٠